التوازن المالي
(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) للفترة (2004-2019)

Financial Equilibrium:
An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange through 2004 to 2019

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 07-11-2021
- تاريخ ارسال : 21-11-2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 16 – 12 -2021 النشر

أ.م.د. رافعة أبراهيم الحمداني
جامعة الموصل / كلية الادارة والأقتصاد , موصل, العراق
Assist. Prof. Rafiaa Ibrahim AL-Hamdani
College of Business and Economic / University of Mosul, Mosul, Iraq.
Rafea_ibrahem@uomosul.edu.iq

الباحث عبدالجليل عبدالمحسن عمران
جامعة الموصل / كلية الادارة والأقتصاد , موصل, العراق
Abd ALjalil A.Omran
College of Business and Economic / University of Mosul, Mosul, Iraq.
bvy34txs@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى اختبار التوازن المالي في المصارف التجارية العراقية، باستخدام عينة من (9) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للمدة (2004-2019)، وقد تم اختيار اربعة مؤشرات مالية، لقياس التوازن المالي هي (مؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر المرونة المالية، مؤشر الملاءة المالية), واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير والكشوفات للمصارف عينة البحث، كما استخدمت البرمجيات الجاهزة منها برنامج (Excel-2010)، وبرنامج (SPSS.V.22)، لأختبار الفرضية والاجابة عن التساؤل المتعلق بمشكلة الدراسة والوصول الى الاهداف، وكما توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: لا تعاني المصارف عينة البحث من عدم توازن مالي ناتج من ضعف في ابعاده الاربعة، كما قدم البحث مجموعة توصيات من أهمها: ضرورة قيام المصارف بتقييم أدائها المالي بشكل مستمر، باستخدام مؤشرات التوازن المالي لأهميتها في متانة الوضع المالي لأي شركة ذات نشاط مالي.

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي, السيولة المالية، المرونة المالية، الملاءة المالية، الربحية

Abstract:

The research aims to test the financial equilibrium in the Iraqi commercial banks, by utilizing a sample of (9) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, for the period (2004-2019). Four financial indicators have been chosen, to measure the financial equilibrium are (liquidity index, profitability index, index financial flexibility, solvency index), and the descriptive and analytical approach was used for the data and information contained in the reports and statements of the research sample banks. Moreover, (Excel-2010) and (SPSS.V.22), to test the hypothesis and answer the question related to the problem of the study and reaching the goals, and as the research reached a set of results. the main finding of this study do not suffer from a financial imbalance resulting from weakness in its four dimensions. Furthermore, this research recommend that, the banks should evaluates its financial performance on an ongoing basis, using indicators of financial equilibrium for its importance in the strength of The financial position of any company with financial activity.

Keywords: Financial balance, Financial liquidity, Financial flexibility, Solvency, Profitability

المحور الاول: منهجية البحث

1. المقدمة:

يعد مفهوم التوزان المالي من المفاهيم التي تباينت حولها اراء الكُتاب والباحثين، ولم يعد المفهوم التقليدي القائل بتساوي جملة النفقات والايرادات صالحاً لتوصيف ماهية التوازن المالي، لأن تساوي النفقات والايرادات التي لا تعكس بالضرورة حقيقية الموقف المالي للشركة، لأنه يعتمد على رؤية آنيةٍ للوضع المالي الذي قد يكون عرضة للمخاطر المالية بسبب انخفاض الارباح، أو التغيير في اسعار الصرف او الارتدادات السلبية للسياسات الحكومية المالية والنقدية او ظروف السوق، وغير ذلك من ظروف و عوامل أخرى.

يشترط المذهب الحديث في رؤيته للتوازن المالي، بأنه توازن مؤقت ومن الممكن اللجوء الى الاقتراض الذي يجب أن يكون مسيطراً عليه ومخطط له بشكل واقعي يعكس كفاءة الادارة في تحقيق عوائد اعلى من كلف الاقتراض من خلال تقليل الدورة النقدية الى ادنى حد ممكن، و بخلافه فإن عدم الكفاءة في إدارة النقدية سيؤدي زيادة الاعباء المالية من خلال ضعف التدفقات النقدية الداخلة وزيادة التدفقات النقدية الخارجية، اقساط القروض وفوائدها، مما يهدد بانهيار الانظمة المالية وإفلاسها.

اما وجهة النظر التي اعتمدتها الدراسة الحالية في النظر الى التوازن المالي تماشياً مع العديد من الدراسات الحديثة المشابهة، فهي أن التوازن المالي أداة لفحص وقياس الاداء المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية التي تتلاءم مع طبيعة الهدف من التحليل المالي الذي تسعى الدراسة الى الوصول اليه.

قسمت الدراسة الى أربع محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الدراسات السابقة والجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

2. مشكلة البحث:

يعد التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الادارة المالية في المصارف والمؤسسات المالية لتحقيقه لضمان سلامتها واستقلالها واستمرار نشاطها، وان المدخل السليم للتعرف على أي مشكلة يتمثل في أثارة مجموعة تساؤلات بحثية تحدد لنا طبيعة المشكلة وتمكن من الاحاطة بكل جوانبها، لذا فإن مشكلة الدراسة تنطلق من التساؤل الاتية: ما مدى تحقيق المصارف المبحوثة لأبعاد التوازن المالي؟

3. أهمية البحث:

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية العينة المبحوثة، اذ ان القطاع المصرفي يعد أحد الركائز المهمة في الانظمة المالية بشكل عام ولاسيما المدرجة منها في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص، لما لها من دور مهم في تحفيز الانشطة المالية المختلفة داخل أي نظام مالي، والجانب الاخر من أهمية الدراسة يتمثل في أهمية ابعاد التوازن المالي في أدبيات الادارة المالية، فالدراسة ركزت على مفاهيم حديثة للتوازن المالي، بحاجة الى دراسات متعددة لأثرائها واظهار أهميتها، والجانب الاهم من هذه الدراسة هو محاولة لإبراز اهمية التوازن المالي كأداة لتحليل الوضع المالي وفق مؤشرات تتلاءم مع طبيعة الهدف من الدراسة.

4. أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى اختبار تحقيق المصارف عينة البحث للتوازن المالي بأبعاده الاربعة: السيولة والربحية والمرونة المالية والملاءة المالية، وبشكل أكثر تحديداً هناك عدة أهداف تسعى الدراسة الى تحقيقها منها:

1. بناء اطار معرفي لموضوع الدراسة (التوازن المالي).
2. قياس مدى التوازن المالي الذي تتمتع به المصارف المبحوثة.
3. قياس حجم السيولة للمصارف المبحوثة.
4. قياس درجة المرونة المالية التي تتمتع بها المصارف المبحوثة.
5. قياس حجم الربحية التي تحققها المصارف المبحوثة.
6. قياس حجم الملاءة المالية للمصارف المبحوثة.

5. الفرضيات:

لغرض الاجابة على التساؤل المطروح في المشكلة البحثية والوصول الى الاهداف البحثية انطلقت الدراسة من الفرضية الاتية: (تعاني المصارف المبحوثة من عدم التوازن المالي ناتج من ضعف في ابعاده الاربعة).

6. مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار (9) مصارف تجارية كعينة للدراسة وهي المصارف التي ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية في (2004)، واستمر نشاطها دون انقطاع، ضمن الحدود الزمانية، أي للمدة (2004-2019)، وهي (مصرف الاستثمار، بابل، الخليج، بغداد، سومر، الاهلي، الشرق الاوسط، التجاري، المتحد).

7. أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي والكمي في تحليل البيانات باستخدام النسب والنماذج المالية لحساب التوازن المالي، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22) لاختبار التأثير بين متغيرات الدراسة، والشكل (1) يمثل نموذج الدراسة.

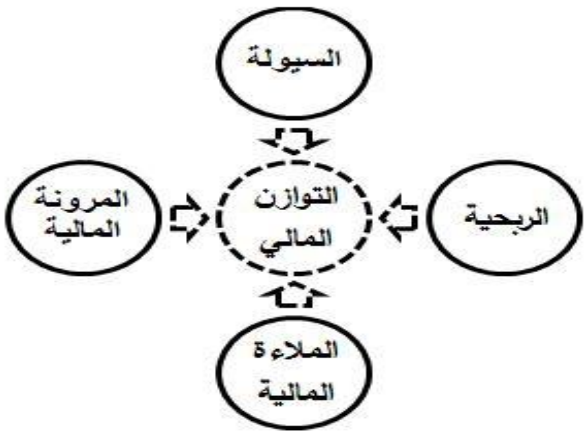

الشكل (1)

ابعاد التوازن المالي

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً: مراجعة الدراسات السابقة

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانباً محورياً في تحقيق الدراسة العلمية، فالتطرق الى ما تعرض اليه الباحثين يبني الاساس لموضوع الدراسة الحالية من حيث النماذج المختارة والمتغيرات المستخدمة والطرق التي عولجت بها العلاقة بين المتغيرات، والنتائج التي توصلت اليها، وما له من اهمية بالغة في اكتشاف وبلورة مشكلة بحثنا وتحديد ابعاده واجراءات سيرها، من ضبط المحتوى النظري، وتحديد عينة ومتغيرات الدراسة التطبيقية، هذا الى جانب اساليب اختبار الفرضيات ومحاولة ابراز أوجه التشابه والاختلاف معها، فالدراسات السابقة تعتبر نقطة انطلاق للاتجاه السليم لبحث جدير بالدراسة والتدقيق. وبحسب المصادر التي توفرت لدينا حول موضوع دراستنا، وعلى حد علمنا فإن هذا النوع من الدراسة لم يتم تناوله في العراق من الجانب النظري، اما الدراسات الاجنبية فأنها كذلك لم تتطرق الى التوازن المالي كأداة للتحليل المالي وحاولنا من خلال استعراض ومناقشة بعض الدراسات الاجنبية والمحلية والعربية، واثبات وجود علاقة بين ابعاد التوازن المالي المتمثلة السيولة والربحية الملاءة المالية والمرونة المالية.

ومن بين الدراسات المشابهة لبحثنا، دراسة (Yahaya, et al, 2015) التي انتهجت المنهج التجريبي" دراسة حالة" لفحص إداء البنك الاسلامي في نيجيريا، اذ افترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدة متغيرات من بينها الربحية والسيولة والمرونة المالية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة أثر بين الربحية والسيولة والمرونة المالية، في التعافي المالي، أما دراسة (Tsomocos,2003)، التي اتبعت المنهج التحليلي في أطار تجريبي، التي افترضت بأن انعدام التوازن المالي ناتج من انخفاض الربحية ونقص السيولة والتخلف عن السداد، أما دراسة (Haldane, et al, 2004)، التي هدفت الى استكشاف العلاقة بين الاستقرار المالي والملاءة المصرفية، واتبعت هذه الدراسة المنهج التجريبي، وتوصلت الدراسة الى ان الملاءة المالية تحقق الاستقرار المالية وتساعد على نجاح المصارف، وأن اسباب الازمات المصرفية هي أزمة سيولة، وأن الاحتفاظ بمستويات مناسبة من المال، تؤدي الى الاستقرار المالي.

ثانياً: التوازن المالي

1-2. مفهوم التوازن المالي:

يظهر مفهوم التوازن المالي في الكثير من أدبيات علم الادارة المالية، وتختلف فيه اراء الباحثين والكتابَ، فقد ارتبطت فكرته التقليدية بتوازن جانبي الميزانية او التساوي بين النفقات والايرادات، اما الآراء الحديثة أشرت قصور الفكر التقليدي للتوازن المالي كونه لا يعكس الوضع المالي الحقيقي وفق التصورات الحديثة التي تربط بين التوازن المالي والصحة المالية والقدرة على البقاء والايفاء بالالتزامات المالية المختلفة، لذا وجب عرض الآراء التقليدية والحديثة للتوازن المالي لتكوين صورة متكاملة عنه:

أ. المفهوم التقليدي للتوازن المالي: يعد التوازن المالي أحد الاهداف المالية التي تسعى الادارة المالية الى تحقيقه لارتباطه المباشر بالاستقرار المالي ويمثل في لحظة معينة التوازن بين الاموال الدائمة ورأس المال العامل الثابت في مدة معينة، ويتطلب ذلك تساوي الايرادات والنفقات او تعادل أجال مصادر الاموال واستخداماتها.(عشي، 2002، 36)، ويتلخص مضمون التوازن المالي في تعادل اجمالي النفقات مع اجمالي الايرادات دون الحاجة الى اللجوء الى الاقتراض لتمويل العجز او تحقيق فائض قد يؤدي الى الاسراف.(كاظم، 2018، 391_412).

ب. التوازن المالي الحديث: المفهوم الحديث للتوازن المالي استبدل المفهوم التقليدي بما يطلق عليه العجز المؤقت او المنظم، أي امكانية التضحية بالتوازن المالي بشكل مؤقت والاستعانة بمصادر تمويل خارجية بهدف الاستفادة منها في تنشيط الاداء المالي وصولاً للتوازن المالي مرة أخرى. (كاظم، 2018، 391-412)، وان التوازن المالي هو مرادف للصحة المالية للشركة وهو نقيض الافلاس ويمكن اعتبار السيولة والملاءة والاستخدام الامثل لهيكل التمويل الذي يرعي فيه التوازن بين المخاطر والربحية هو الضمان الاساس للاستقرار والاستمرار والنمو وتأمين الاحتياجات المالية المختلفة. (Yehorycheva, et al,2020,190_202).

ت. التوازن المالي كأداة للتحليل المالي: وإنَّ التوازن المالي أداة مالية ممكن أن يوظفها الكيان المالي لتحليل الاداء المالي التاريخي لمعرفة اسباب الاختلالات من أجل تجنبها في المستقبل، لضمان تحقيق ربحية عالية، ولهذا الغرض ممكن استخدام المؤشرات المالية المختلفة التي تتعامل مع البيانات المالية للميزانية العمومية. (Ahcim,2009,225-236).ويشار الى التوازن المالي بانه اسلوب للتحليل المالي يستخدم الاساليب الحديثة التي تشترط تحديد الهدف الاساسي من التحليل التي يسعى اليه أي بحث علمي من خلال استخدام النسب المالية.(Vasile, et, al ,2015, 324_335). وكما يمكن تعريف التوازن المالي بأنه عملية تحليل فني باستخدام الطرق والاساليب الاحصائية للبيانات والكشوفات والقوائم المالية، الهدف منها تقييم الاداء المالي في الماضي والحاضر والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، ومساعدة الاطراف المستفيدة من التحليل في اتخاذ القرارات المالية السليمة.(بلال، 2019/2018، 3-4).

2-2. مراحل التوازن المالي

ان التوازن المالي مرادف للصحة المالية وهو نقيض الافلاس وهو شرط اساسي للتنمية المستدامة لأي مؤسسة مالية, وان المصارف تلعب دوراً مهماً في التوازن المالي على مستوى الاقتصاد الكلي لأي بلد من خلال فعالية وظيفة إعادة تخصيص رأس المال, ان للتوازن المالي ثلاث مراحل للنمو .(Ahcim,2009,225-236) هي:

المرحلة الاولى: القدرة على البقاء او توازن السيولة: للسيولة تأثير مزدوج على هيكل رأس المال، وترتبط بعلاقة عكسية أو طردية مع نسبة الديون، فالشركة التي لديها سيولة عالية، تكون لها القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل، وتمتلك القدرة على الاقتراض، وبهذا تكون العلاقة بين السيولة والقدرة على الاقتراض علاقة طردية.(العامري، 2018، 43)، إنَّ بقاء الشركة واستمراريتها يعتمد على احتفاظها بنسب سيولة تزيد عن احتياجاتها في الامد القصير، ويمكن القيام بذلك من خلال عدة إجراءات منها: (خنيوة، 2008/2007، 35_36).

1. اللجوء الى الوسائل القانونية للتعامل مع حالات عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات المالية قصيرة الاجل الناتجة من تلكؤ العملاء في تسديد جزء او كل الأقساط المترتبة عليهم.
2. خفض النفقات المرتبطة بتمويل الاستثمارات قصيرة الاجل من خلال تنويع الاستثمار في الادوات المالية المختلفة المتوفرة في السوق.
3. التوظيف الامثل للموارد المتاحة من خلال الموازنة بين ثلاثة جوانب أساسية هي: (مستوى المخاطرة، العوائد المتوقعة، درجة سيولة الاداة المالية).

المرحلة الثانية: مواجهة التقلبات الدورية: تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للشركة وتجديد إمكانياتها المالية من خلال:

1. دعم الامكانيات الذاتية برفع رأس مال الشركة: اما بطرح الاسهم الحالية للاكتتاب, أو عن طريق إصدارات جديدة.
2. التحكم في حجم ونوعية الديون .
3. تمويل الاستثمارات برؤوس اموال دائمة.
4. ترشيد استعمال القروض البنكية .
5. ترشيد قرارات التشغيل .

المرحلة الثالثة: القدرة على تطوير الذات: تتضن هذه المرحلة انشاء انظمة دفع حديثة تمكن الزبائن من التعامل مع البنوك من خلال انظمة حديثة توفر الوصول الى الحسابات واجراء العمليات المصرفية عن بعد, اذ شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي ظهور انواع جديدة من الخدمات المصرفية منها "بنك العملاء" وهي خدمة خاصة توفرها البنوك تسمح لزبائنها من اداء مختلف الاجراءات والتعاملات المالية من خلال حزمة برمجيات متخصصة تمكنهم من الوصول الى حساباتهم وتبادل الوثائق والمعلومات مع شركائهم وكذلك المؤسسات المالية الاخرى عن بعد, وتنفيذ كل ذلك من خلال كمبيوتر او جهاز الهاتف المحمول, وكذلك شهدت تلك الفترة ظهور ما يسمى "بنك الانترنت" أو (البنك المباشر) وهي بنوك افتراضية تقدم خدمات مصرفية دون الحاجة الى وجود فروع تقليدية وقد تكون ممولة من قبل مصارف تقليدية, توفر هذه الخدمات منفعة متبادلة لكل من زبائن المصارف, اذ انها تمكنهم من اتمام اعمالهم بسهولة وسرعة وبنفس الوقت فإن تقنيات الدفع الحديثة تساعد المصارف في تحسين إدارة النقد منها: التدفقات النقدية والارصدة والحسابات. (Yehorycheva, et al, 2020,190-202). كما أن الجانب الاخر لهذه المرحلة يتمثل في الرؤية التي اشار اليها تقرير البنك الدولي المنشور في اكتوبر 2017 تحت عنوان : هل النمو في خطر، الذي تضمن ان التعافي والتحسن المستمر في صحة البنوك تتطلب تحسين احتياطات رأس المال والسيولة ومعالجة القضايا المالية العالقة ومواجهة تحديات إعادة الهيكلة, وان الكثير من البنوك نجحت في تعزيز ربحيتها بعد تعديل نماذج عملها وان استمرار الربحية مرتبط بتكوين محافظ استثمارية متنوعة تحقق اعلى عوائد ممكنة مع الاهتمام بالإجراءات الرقابية لمتابعة مخاطر السوق واتباع سياسة استباقية لمعالجة مواطن الضعف وبناء صلابة مالية لمواجهة الصدمات الخارجية. ويمكن من خلال الشكل (2) توضيح مراحل التوازن المالي:

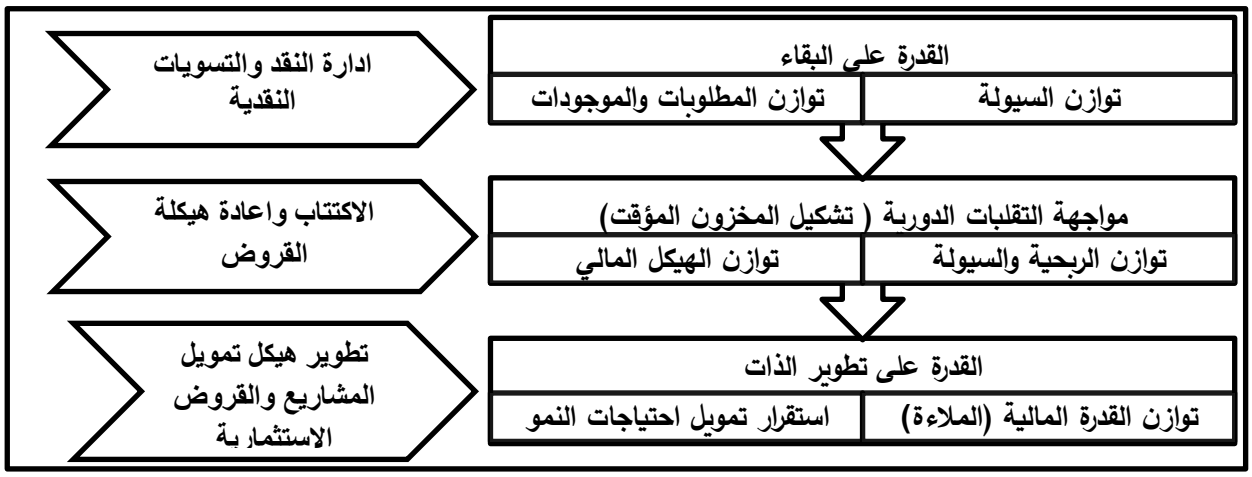

الشكل (2)
مراحل نمو التوازن المالي

Source: Yehorycheva, Svitlana, et al, (2020), **The role of banking system in supporting the financial equlbrium of enterprise**: the case of ukranina , Banks and Bank system Volume 14, Issue ,2, 2020, pp190_202

ثالثاً: ابعاد قياس التوازن المالي:

تعددت الدراسات والابحاث التي اشارت الى أنّ التوازن المالي يمكن قياسه من خلال المؤشرات المالية التي تعبر عن علاقات بين بنود الميزانية العمومية، منها دراسة (حسام،2016/2015، 59) التي أشارت الى امكانية قياس التوازنات المالية من خلال نسب المديونية، نسب السيولة، نسب الربحية، كما أشارت دراسة (Vasile, et al, 2015, 324_335)، الى أن التوازن المالي أداة تُمكن الباحث من اختبار الاداء المالي من خلال المؤشرات المالية التي تتعامل مع البيانات المشتقة من الميزانية العمومية، وذهبت دراسة (Dahiyat,2016,35_40)، الى التوازن المالي يتأثر بمؤشرات الملاءة والسيولة والربحية ونسبة الديون، التي تمثل في محصلتها النهائية الصحة المالية للشركة، وهي في ذات الوقت مؤشرات للتنبؤ بالفشل المالي. وأكدت دراسات أخرى وجود علاقة سببية بين المؤشرات السابقة منها دراسة (رمضان وفهمي، 2020، 514_558)، التي أشارت الى أن للملاءة المالية والسيولة أثر على ربحية الشركات التي تعد هدفاً تسعى الى تحقيقه ومعياراً رئيسياً لنجاحها، وهو الالية الاساسية لبقاء الشركة واستمراريتها ونموها. ويظل تحليل التوازن المالي واختيار ابعاد قياسه مصدر جدل بين الكتّاب والباحثين في المجال المالي، بسبب الفائدة التي يسعى الباحث للوصول اليها (Vasile, et al, 2015, 324_335)، وبناءً على ذلك فقد سعت دراستنا الى تحديد اربعة مؤشرات مالية لقياس التوازن المالي هي: السيولة، الربحية، الملاءة المالية، المرونة المالية، تمثل وجهة نظر الباحث في تقديم تصور عن الوضع المالي للعينة المبحوثة، وفيما يلي توضيحاً لتلك المؤشرات:

1-3. السيولة

أ. مفهوم السيولة:

تعبر السيولة عن قدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل المتوقعة وغير المتوقعة من خلال التدفقات الداخلة نتيجة النشاط او تحصيل القروض وفوائدها، او من خلال بيع بعض الموجودات وتحويلها الى نقد خلال فترة قصيرة دون التعرض الى خسارة في قيمتها، توفر الموجودات النقدية مرونة مالية غير مشروطة، بينما يكون الائتمان اقل مرونة لكونهِ مرتبط بشروط الدائن واستعداده لتجديدها في كل مرة اذا لم يحدث ما يمنع ذلك.(العامري، 2018، 44). ويشير مفهوم السيولة المصرفية الى قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب الودائع وتلبية طلبات المقترضين، وامكانية تسديد جميع الالتزامات التجارية، اما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بانها قدرة المصارف على توفيق اوضاعها المالية والايفاء بالتزاماتها.(شلاش والعون، 2008، 45-81). والسيولة في المصارف التجارية العراقية تتميز بأهميتها من خلال المواءمة بين الاحتياطات المالية قصير ومتوسطة الاجل من جهة، وسياسة توظيف الموجودات المختلفة من جهة أخرى، وهذا يتوقف على قابلية التوافق بين مصادر الاموال واستخداماتها. (الامام والخزعلي،2017، 112-129).ويمكن النظر الى السيولة من أتجاهين هما:

أ. المفهوم الكمي: ينظر الى السيولة من خلال كمية موجودات الشركة القابلة للتحويل الى نقد واحتياجات دورة التشغيل النقدية.

ب. مفهوم التدفق: ينظر الى السيولة على انها الموجودات القابلة للتحويل الى نقد وقت الحاجة اليها دون خسارة كبيرة في قيمتها الفعلية.(عبدالرحيم، 2011 ،13-14).

ب. ابعاد السيولة: للسيولة النقدية ثلاث ابعاد رئيسة هي

1. الوقت: سرعة تحويل الموجودات الى النقد، اي ان السيولة العالية للموجودات، تعني ان سرعة تحولها الى نقد عالية.
2. المخاطرة: تعني المخاطر الناشئة من احتمالية انخفاض قيم الموجودات عن قيمها الحقيقة او المدرجة لدى الشركة.
3. التكلفة: تعني التكاليف التي تتحملها الشركة، من جراء عمليات تحويل الموجودات الى نقد جاهز.(ابو رحمة، 2009، 18).

ت. مصادر السيولة: تعد السيولة احد الاهداف الاساسية لكل مصرف تجاري، ولها مجموعة مصادر مالية تغذيها وتنميها يمكن ان تقسم الى جزئيين أساسين هما:

1. الاحتياطيات الاولية: وتتكون من:
   أ. النقد في الصندوق.
   ب. الاحتياطيات لدى البنك المركزي.
   ت. الارصدة المصارف الاخرى سواء كانت المحلية والاجنبية.
   ث. شيكات تحت الطلب.
2. الاحتياطات الثانوية: غالباً ما تكون استثمارات قصيرة الاجل في الاوراق المالية وتعرف ايضاً بالأصول الايرادية، وتساهم في تدعيم الاحتياطات الاولية عند الحاجة اليها، كما تساهم في تحقيق ارباح للمصرف.(ابو رحمة، 2009، 21-23).

ث. قياس السيولة: يمكن قياس السيولة المالية من خلال القدرة على الايفاء بالالتزامات المالية واحتياجات العمليات اليومية، لذلك يتم استخدام مجموعة من النسب المالية لقياس السيولة توفر هذه النسب مؤشرات مبكرة للتدفقات النقدية وامكانية تعثر الاعمال القائمة، وتنص المادة (21) الفقرة (أولاً) من قانون المصارف العراقية المرقم (56) لسنة 2004، على وجوب اعتماد نسبة التداول كقياس للسيولة النقدية في المصارف التجارية التي على المصارف الاحتفاظ بها، على ان لا تقل عن (30%)، ويمكن أعادة النظر بهذه النسبة وفقاً للأوضاع المالية والاقتصادية للبلد.(الامام والخزعلي،2017، 112-129)، ويمكن ان يعبر عن نسبة التداول بالصيغة الرياضية الاتية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

2-3. الربحية:

أ. **مفهوم الربحية:** تعرف الربحية على انها العلاقة بين استثمارات الشركة والارباح المتحققة من هذه الاستثمارات، ويمكن اعتبارها هدفاً تسعى الشركات الى تحقيقه من خلاله يمكن الحكم على كفاءة ادائها بشكل عام، وكفاءة اداء وحداتها الفرعية بشكل خاص، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين المبيعات والارباح، او العلاقة بين الارباح والاستثمارات التي ساهمت بتحقيقها. (ابو زعيتر، 2006، 73). ويمكن ان نعرف الربحية على انها مؤشر للكشف عن المركز المالي للشركة، وقدرتها وكفاءتها في تحقيق الارباح، وهي الفرق بين الايرادات الكلية والنفقات الكلية في نفس الفترة. (ظاهر ومحمد، 2018، 42-53).

ب. **أهمية الربحية:** يمثل الربح مؤشراً هاماً يعكس مستوى اداء الشركات، وهدفاً أساسياً يعزز قدرتها على مواجهة الازمات المالية، وأن للربحية تأثير عكسي على الازمات المالية.(بسيوني، 2010، 9_30)، وللربحية اهمية بالغة من عدة نواحي ولا سيما في المصرف التجارية نشير الى اهمها:

أ. الربحية عامل مهم في استمرار نشاط المصارف والقدرة على مواجهة المخاطر المالية.

ب. تلعب الربحية دوراً مهماً في الحصول على رأس المال في المستقبل من خلال:

1. توفير الاموال اللازمة لإعادة الاستثمار.
2. تشجع اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار في اسهم الشركة.
3. تزيد من ثقة المساهمين عند حصولهم على عائد مقبول على الاستثمار.

ت. الربحية مقياس لأداء الادارة ومجهوداتها في تحقيق الارباح.

ث. تدعيم ثقة المودعين بالمصرف.

ج. مؤشر للجهات الرقابية على سير الاعمال بالاتجاه الصحيح (خلايفية ويوسفي، 2015، 31).

أ- **قياس الربحية:** تمثل الربحية مؤشر يبين مدى قدرة الشركة على توليد الارباح من استثماراتها، كما انها تعبر عن مدى كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة حيث يعبر العائد المرتفع عن كفاءة مرتفعة، واستخدمت نسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية، والتي يعبر عنها بالصيغة الاتية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الشركة على استخدام الموجودات للحصول على الارباح.

3_3. الملاءة المالية:

أ. **مفهوم الملاءة المالية:** تشير كلمة الملاءة المالية بشكل عام الى القدرة أو الجدارة أو الكفاءة اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية، بصورة كاملة عند مواعيد استحقاقها، ويمكن التعبير عنها بالحالة الموجبة التي تكوون فيها أجمالي لموجودات أكبر من أجمالي المطلوبات في نفس الفترة.(طار، 2016، 103-118). والملاءة المالية تعني ان المصرف يمتلك القدرة على تأمين الاحتياجات المالية التي تمكنه من اداء نشاطه وتلبيه احتياجات زبائنه وتحقيق الاستقرار المالي، كما تنعكس هذه القدرة على ايجاد توازن بين المخاطر المحتملة أو العسر المتوقع، والقدرة على تخطي المخاطر المالية المختلفة، اذ ترتبط الملاءة المالية بعلاقة عكسية مع العسر المالي، فكلما ارتفعت الملاءة المالية انخفضت احتمالية الدخول في حالة الاعسار، والعكس صحيح.(حلاق، 2017، 12). وتمثل الملاءة المالية أكبر هامش مالي تحتفظ به الشركة لكي تتجنب الدخول في حالة عسر مالي، أو الهامش المالي الذي يمكن الشركة من أجراء تدابير تصحيحية في الوقت المناسب، ويمثل الفرق بين رأس المتوفر و رأس المال المطلوب.(الغصين وزاهر،2014، 243-263).

ب. **الملاءة المالية في المصارف التجارية**

تسعى المصارف التجارية الى تدعيم ملاءتها المالية من خلال الايفاء بمتطلبات راس المال عن طريق احدى الاليات الاتية:

أ. تعتمد المصارف على رأس المال الممتلك في تمويل الاستثمارات طويلة الاجل منها شراء الموجودات الثابتة، اللازمة لإنجاز الانشطة المختلفة، فضلاً عن كونه الحاجز الوقائي لأموال المودعين، أما الشركات الغير مالية فإنها قد تلجأ الى تمويل استثماراتها طويلة الاجل من خلال الاقتراض، واستعمال أموال الغير في تمويل أنشطتها الجارية. (الطائي، 2010، 82-96).

ب. تعديل استخدامات الاموال: يمكن للمصارف اجراءات تغيرات في استخدامات الاموال من خلال عدة خيارات :

1. خفض محفظة القروض.
2. بيع الموجودات بشكل مباشر.
3. استخدام عوائد القروض والمبيعات لسداد الديون والالتزامات المالية الاخرى.
4. تقليل نمو الاقتراض.
5. تعزيز رأس المال العامل.

ان عملية البيع المباشر للموجودات ممكن ان تعزز رأس المال العامل من خلال الربح الناتج عن البيع عند أعادة تقييم الشركة لكلفة بيع موجوداتها مقارنة بتكلفة الشراء، كما ان استبدال الاستثمار في الموجودات مرتفعة المخاطرة، بأخرى أقل خطورة مثل الاستثمار في الاوراق المالية الحكومية، يزيد من الملاءة المالية للمصارف.(عبدالحميد وكاظم، 2020، 345-370).

ت. قياس الملاءة المالية

احدى ابرز تأثيرات العولمة في المجال المالي هو تحرر الانظمة المالية وما رافقها من رفع القيود على انتقال رؤوس الاموال بين البلدان الامر الذي زاد من حدة المنافسة في القطاع المصرفي على المستوى العالمي والمحلي, وفي الوقت نفسه ازدادت المخاطر المالية وسهولة انتقال أثار الازمات المالية عبر الحدود الوطنية، وكان لابد من أيجاد اليات لمواجهة تلك المخاطر، وكانت ابرز تلك الخطوات في هذا الاتجاه تشكيل لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي، التي اعتمدت نسبة كفاية راس المال كمعيار لقياس الملاءة للمصارف (فخاري وسعيدي،513،2016-527). وحدد البنك المركزي العراقي نسبة كفاية رأس المال بما لا يقل عن (10%) كنسبة للملاءة المالية لجميع المصارف التجارية العاملة في العراق، عدا فروع المصارف الاجنبية، وتمثل هذه النسبة العلاقة بين القاعدة الرأسمالية والموجودات المرجحة بالأوزان المحددة من قبل لجنة بازل لمواجهة المخاطر المختلفة، ويتم احتساب هذه النسبة وفق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان لمقابلة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل}}$$

(البنك المركزي العراقي، 2020، 3).

تعكس درجة الملاءة المالية القدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية ومدى استقراره المالي، ومدى التزام المصارف بالقواعد المحددة لجنة بازل، فكلما ارتفعت هذه النسبة عن (0.8)، كلما انخفضت المخاطر المالية، وكلما كانت أقل كانت احتمالية التعرض للازمات المالية أكبر. (بسيوني، 2010، 9_30).

3_4. المرونة المالية:

مفهوم المرونة المالية: تمثل المرونة المالية قدرة الشركة على الاستجابة الفعالة لما هو غير متوقع من صدمات مالية غير متوقعة أو فرص استثمارية مستقبلية، وهي المحرك الاساس لقرارات الإدارة المالية في اختيار هيكل رأس المال.(Bancel, et al,2010,1_37)، ويشير مفهوم المرونة المالية الى قوة الشركة وقدرتها على الاستفادة الفعالة من مواردها لمواجهة المخاطر المالية، ومواجهة التغيرات في البيئة المالية الديناميكية، وتمكنها من أعادة تشكيل مواردها عن طريق الزيادة والتعديل على هيكل رأس المال العامل بأقل تكاليف ممكنة، من أجل تمويل الفرص الاستثمارية الجديدة، كما تمثل المرونة المالية قدرة الشركة على الوصول الى هيكل تمويل منخفض الكلفة، يتلاءم مع الفرص الاستثمارية المستقبلية، ومواجهة الصدمات المالية الغير متوقعة الناتجة عن نقص في التدفقات النقدية. (Teng, et al, 2021, 1-50).

أ. **مصادر المرونة المالية:** نظرياً تمتلك الشركات مصادر مختلفة للمرونة المالية التي منها شأنها تحديد قدرتها على مواجهة الازمات والاستجابة للصدمات الغير متوقعة بفاعلية، وفي هذه السياق يمكن اعتماد ثلاثة مصادر أساسية للمرونة المالية:

1. الموجودات النقدية: يقصدها بها النقد والنقد المعادل، اي الاوراق المالية، والاستثمارات قصيرة الاجل المدرجة في الميزانية العمومية، تمكن إدارة النقدية الشركة من تسديد التزاماتها التشغيلية وتجنبها العسر المالي اذا ما تم الاحتفاظ بما يكفي من الموجودات النقدية، كذلك تحقق هدفاً اخر هو عدم ضياع الفرص الاستثمارية بسبب تجميد الاموال وعدم استغلالها.(الطائي والجبوري،2017، 539-556)
2. القدرة على الاستدانة: وهي قدرة الشركة في الحصول قروض جديدة منخفضة المخاطرة والتكلفة وعائد متوقع ملائم, وتقدر بقيمة الموجودات القابلة للتصفية كضمانات لمجموع ديون الشركة، وان استنفاد هذه القدرة الافتراضية يعني امكانية الدخول مستقبلاً في ضائقة مالية. (بلعلي،2020، 73).
3. صافي التدفق النقدي: الاحتفاظ بالموجودات النقدية بدافع الوقاية او بدافع المضاربة يعتمد على طبيعة الاستثمار في الشركة، التي تسعى التي تحقيق عوائد مرتفعة الى عليها تحمل التقلبات في مخاطر الاستثمار والتدفقات النقدية بشكل كبير(بلعلي، 2020، 74), يعرف التدفق النقدي بانه كشف للتدفقات النقدية للشركة ينقسم على اساس النشاط التشغيلي الى تدفقات خارجة وتدفقات داخلة، يوفر معلومات عن الوضع الائتماني والملاءة المالية والقدرة على تمويل احتياجات رأس المال العامل، ويمكن من خلاله تقييم نوعية الدخل المتولد عن كل نشاط. (الطائي والجبوري، 2017، 539-555). ويمكن للشركات ان تكون مرنة مالياً وان تتجنب المخاطر المالية الناتجة عن الاستثمار و تأمين التمويل الكافي لتلك الفرص من خلال عدة اجراءات منها:
   أ. المحافظة على قابلية الاقتراض واصدار السندات على الاقل في الاجل القصير.
   ب. الاحتفاظ بمستويات نقدية عالية عن طريق استرداد التدفقات النقدية الصافية.

ت. امكانية بيع الموجودات التي لا تؤثر على احتياجات التشغيل والاستثمار.
ث. تخفيض توزيعات الارباح والعمل على زيادة العائد على حقوق الملكية.(ابراهيم و عبدالستار،2020، 78-100).

ب. قياس المرونة المالية: تطرقت العديد من الدراسات مقاييس مختلفة للمرونة المالية، الا أن أكثرها انسجاماً مع دراستنا، هي دراسة (Bancel, et al,2010,1_37)، ودراسة (عليوي، 2020، 33)، ودراسة (العامري، 2018، 19)، التي أشارت الى استخدام نسبة الديون الى حقوق الملكية كمؤشر لقياس المرونة المالية، والذي يعكس سياسة الشركة التمويلية ومدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل نشاطاتها الجارية.

$$\text{المرونة المالية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

اذ تلجأ الشركات الصغيرة الى خفض هذه النسبة والتعديل عليها، عن طريق خفض الديون او اللجوء الى التمويل طويل الاجل، او الديون الامنة، او زيادة حقوق الملكية عن طريق عدم توزيع الارباح أو اصدار أسهم جديدة.(Byoun,2011,1-34).

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً. التوصيف المالي للتوازن المالي

يظهر الجدول (1) التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي، اذ اظهرت نتائج الجدول تفاوت في نسب التي حققتها المصارف عينة الدراسة، اذ يظهر العمود (1) معدلات مؤشر نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة، موجبة ومحصورة بين (1.8_1.2)، وهذه القيم تقترب من النسبة المطلقة للتداول (1:1)، مما يؤشر التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، التي تلزم المصارف التجارية باعتماد نسبة التداول كمؤشر لقياس السيولة النقدية لدى المصارف. اذ تسعى المصارف الى ايجاد توافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات، وهي القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها فكرة السيولة النقدية، التي تكفل عدم الخضوع لضغوط أنية ومستقبلية، وتمثل هذه النسبة مؤشر مهم في تقييم الوضع المالي للمصرف، فإذا انخفضت او ارتفعت عن المستوى المحدد، فأن ذلك يؤشر موقفاً سلبياً يعكس عدم القدرة على السداد وانخفاض قدرة المصرف على الاستثمار، وبالتالي انخفاض الربحية (الامام والخزعلي، 2017، 116-117).

الجدول (1) : التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2004-2019

ت	اسم المصرف	X1	X2	X3	X4	AVERAGE
1	الاستثمار	1.6	3.95	0.84	1.717	2.02675
2	بابل	1.8	3.044	1.08	1.571	1.87375
3	الخليج	1.3	3.025	0.65	2.259	1.8085
4	بغداد	1.2	4.056	0.65	4.856	2.6905
5	سومر	1.7	9.763	1.94	1.538	3.73525
6	الاهلي	1.7	3.756	2.09	0.912	2.1145
7	الشرق الاوسط	1.3	5.45	1.42	4.769	3.23475
8	التجاري	1.7	2.008	2.64	1.019	1.84175
9	المتحد	1.7	-7.713	0.38	1.324	-1.07725
10	MAX	1.8	9.763	2.64	4.856	4.76475
11	MIN	1.2	-7.713	0.38	0.912	-5.221
12	AVERAGE	1.6	3.038	1.3	2.218	2.039

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

كما يظهر العمود (2) من الجدول (1) معدلات مؤشر العائد على الموجودات، اذ ظهرت اغلب القيم موجبة، ما عدا قيمة معدل المؤشر في المصرف المتحد التي كانت سالبة(7.713-), وبالرغم من كون معدلات اغلب العينة كانت موجبة، الا انها لم تكن كذلك طيلة فترة السلسلة الزمنية للدراسة (2004-2019)، حيث حققت بعض المصارف خسارة في سنوات مختلفة داخلة في السلسلة الزمنية للدراسة، اذ حقق المصرف الاهلي خسارة في عام (2006) وكانت نسبتها (2.7-) و (15-) في عام (2018)، وحقق مصرف الشرق الاوسط خسارة في عامي: (2017 , 2018) , وكانت (7- ، 2-) على التوالي, وكما يعرض العمود (3) من الجدول (1) قيم معدلات مؤشر الملاءة المالية, والتي تبين ان جميع المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة، حققت موجبة واعلى من النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي (0.12) ، وهذا مؤشر جيد للحكم على قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالي، اذا ما تم النظر اليه بمعزل عن بقية

المؤشرات الدراسة، ويمكن اثبات ذلك من خلال النظر الى معدل هذا المؤشر في المصرف الاهلي اذ كان (2.09)، وفي مصرف الشرق الاوسط كانت (1.42), وفي المصرف المتحد كانت (0.38)، وهي قيم اعلى من القيمة المطلقة لهذا المؤشر، لكن نتائج تحليل مؤشر الربحية لهذه المصارف، يوضح تحقيقها للخسارة في عدة مرات خلال فترة الدراسة. وفي العمود (4) من الجدول (1) تظهر قيم معدلات مؤشر المرونة المالية، اذ تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصارف على تمويل نشاطاتها من مصادرها الخاصة، مقارنة مع مصادر التمويل الخارجية، اذ تسعى المصارف الى ضبط هذه النسبة عند مستويات مقبولة حتى تتمكن من التحكم بديونها الخارجية (العارضي، 2013، 62)، ولتحليل نتائج معدلات مؤشر المرونة المالية، يجب مقارنة معدل هذا المؤشر لكل مصرف على حدا مع المعدل العام للعينة خلال فترة الدراسة (العامري،2018، 106)، اذ بلغ المعدل العام للعينة (2.21) , وجاءت اكثر معدلات هذا المؤشر في المصارف ادنى من المعدل العام للعينة، ما عدا قيمة معدل هذا المؤشر في مصرف الخليج اذ كانت (2.25) وهي تقترب من المعدل للعينة، واعلى منه في كل من مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد, اذ كانت (4.76 و 4.8) على التوالي، ويمكن عرض هذه النتائج من خلال الشكل البياني (3).

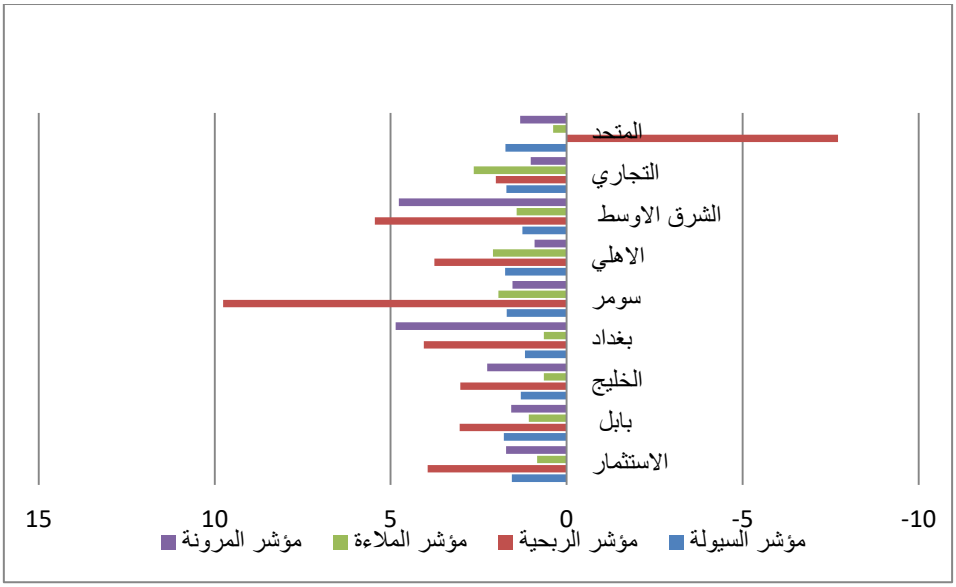

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

الشكل (3) المقاييس الاحصائية لمؤشرات التوازن المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2004_2019

ثانياً: تحليل الفرضية ومناقشتها واختبارها: والتي تنص على ان المصارف المبحوثة تعاني من عدم توازن مالي ناتج من ضعف في ابعاده الاربعة، تم الاعتماد على المقياس الاحصائي (One way a nova)، لقياس التباين في العلاقة بين الابعاد الاربعة للمتغير المستقل التوازن المالي, وكما يأتي:

1. **اختبار التجانس**:

يظهر الجدول (2) اختبار تجانس تباين العينة المبحوثة، أذ تظهر القيمة الاحتمالية لتباين العينة (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدلل على اختلاف التباين لمتوسطات لأبعاد التوازن الاربعة.

الجدول (2): اختبار التجانس بين ابعاد التوازن المالي

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
38.831	3	572	.000

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V-22

2. **اختبار التباين الاحادي (ONE WAY ANOVA):**

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار التباين الاحادي للعينة المبحوثة، اذ يوضح العمود الاول مصدر التباين بين المجموعات وداخل المجموعات والتباين الاجمالي، والعمود الثاني يظهر مجموعات المربعات، ويوضح العمود الثالث درجات الحرية للاختبار1-N، ويوضح العمود الرابع متوسط مربعات التباين, والعمود الخامس يظهر قيمة (F) المحسوبة (34.648)، ويظهر العمود الاخير مستوى معنوية الاختبار (0.00).

الجدول (3): اختبار التباين الاحادي ANOVA لأبعاد التوازن المالي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	974.922	3	324.974	34.648	.000
Within Groups	5364.975	572	9.379		
Total	6339.897	575			

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V-22

تظهر نتائج تحليل التباين الاحادي التي يعرضها الجدول (3)، وجود تباين بين ابعاد التوازن المالي، اذ كانت قيمة (F) هي (34.648) أكبر من قيمة (F) الجدولية (2.60)، ومستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05)، مما ينفي صحة الفرضية.

ويعرض الجدول (4) نتائج مقارنات التباين بين ابعاد التوازن المالي, اذ يظهر الصف الثاني مقارنة السيولة مع بقية ابعاد المتغير، وتشير المقارنة الى وجود تباين بين السيولة والربحية بدلالة مستوى معنوية بينهما (0.00) وهو اصغر من (0.05)، وعدم وجود تباين بين السيولة والملاءة المالية بدلالة مستوى المعنوية بينهما (0.483) وهو أكبر من (0.05)، وعدم وجود تباين بين السيولة المرونة المالية، اذ كان مستوى المعنوية بينهما (0.066) وهو اكبر من (0.05). ويوضح الصف الثالث مقارنة الربحية مع بقية ابعاد التوازن المالي، وظهر مستوى المعنوية عند (0.00)، مما يدلل على وجود تباين بين الربحية وبقية الابعاد، اما الصف الرابع والصف الاخير فأن نتائج المقارنات تظهر بالإضافة الى ما تمت الاشارة اليه في القراءة السابقة لنتائج الصف الثاني والثالث، يظهر الاختلاف بين كل من الملاءة المالية والمرونة المالية عند مستوى معنوية (0.011) وهي اقل من (0.05).

الجدول (4): مقارنات التباين لأبعاد التوازن المالي

(I) CODE	(J) CODE	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
السيولة	الربحية	-3.04014-*	.36093	.000	-3.7490-	-2.3312-
	الملاءة	.25347	.36093	.483	-.4554-	.9624
	المرونة	-.66528-	.36093	.066	-1.3742-	.0436
الربحية	السيولة	3.04014*	.36093	.000	2.3312	3.7490
	الملاءة	3.29360*	.36093	.000	2.5847	4.0025
	المرونة	2.37486*	.36093	.000	1.6660	3.0838
الملاءة	السيولة	-.25347-	.36093	.483	-.9624-	.4554
	الربحية	-3.29360-*	.36093	.000	-4.0025-	-2.5847-
	المرونة	-.91874-*	.36093	.011	-1.6276-	-.2098-
المرونة	السيولة	.66528	.36093	.066	-.0436-	1.3742
	الربحية	-2.37486-*	.36093	.000	-3.0838-	-1.6660-
	الملاءة	.91874*	.36093	.011	.2098	1.6276

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V-22

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1. أن من أهم محددات الدراسة الحالية, شحة الدراسات المشابهة، فعلى حد علمنا، لا تتوفر دراسات سابقة على المستوى المحلي لموضوع التوازن المالي، اما الدراسات العربية والاجنبية، فأنها أغلبها دراسات اقتصادية ومحاسبية.

2. بينت نتائج تحليل المؤشرات الاربعة التي تم بموجبها قياس التوازن المالي، انها تتباين في تطبيقها من المصارف عينة الدراسة، ويعود ذلك الى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص السيولة والملاءة المالية، كأحد الاساليب الوقائية من شأنها أن تحد من تعرض المصارف للمخاطر المالية المختلفة.
3. بينت نتائج تحليل عدم صحة الفرضية التي تشير الى عدم التوازن المالي في المصارف المبحوثة ناتج من ضعف في ابعاده الاربعة, اذ اتضح تباين في تأثير مؤشرات التوازن المالي في الوضع المالي للمصارف.
4. تظهر نتائج التحليل المالي أن مصرف سومر هو الاكثر استقرار بين المصارف عينة الدراسة، كونه حقق اعلى معدلات في المؤشرات المستخدمة في قياس التوازن المالي.
5. نسب السيولة مرتفعة جداً قياسياً بالنسبة المعيارية (0.30)، التي حددتها تعليمات البنك المركزي العراقي، اذ أظهرت النتائج أن المعدل العام للسيولة لدى المصارف عينة البحث هو (1.55)، وارتفاع نسب هذا المؤشر جاء نتيجة الزيادة المتكررة لرؤوس الاموال في المصارف حسب توجيهات الجهات المختصة، كما أنه يؤشر ضعف النشاط الائتماني والاستثماري في هذه المصارف.
6. نسبة كفاية رأس المال المعتمدة في قياس المالية في المصارف عينة البحث مرتفعة بشكل واضح، اذ تبلغ اضعاف النسب المقررة من البنك المركزي العراقي، مما يؤشر اتباع المصارف سياسة متحفظة أتجاه المخاطر المالية المختلفة.
7. يلاحظ من خلال الاطلاع على التقارير المالية للمصارف عينة البحث، انخفاض ما يسمى كفاءة النطاق، اذ أظهرت التقارير السنوية لبعض المصارف، تحقيق بعض فروعها لخسائر مالية، بسبب سوء ادارات هذه الفروع او محدودية منتجاتها او خدماتها المصرفية، بالإضافة الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

ثانياً: التوصيات:

1. يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات لموضوع التوازن المالي، وفق وجهة النظر التي اتبعتها الدراسة الحالية.
2. يقترح الباحثان إجراء دراسة مقارنة بين الآراء التقليدية للتوازن المالي، القائمة على اعتماد مؤشرات رأس المال العامل، ووجهة النظر الحالية، القائمة على أمكانية اعتماد مؤشرات مالية (يحددها الباحث)، لتحليل الوضع المالي للوحدة المالية.
3. على المصارف التجارية العراقية التركيز على الربحية كهدف نهائي تسعى الى تحقيقه مع مراعاة أيجاد توازن بين الربحية، السيولة، الامان، لان الربحية تعد الركيزة الاولى لبناء ملاءة مالية حقيقية تعزز الوضع المالي.
4. ضرورة العمل على استثمار فائض السيولة في التوسع في الائتمان او الاستثمارات مختلفة او أيداعها لدى المصارف الاخرى.
5. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتقييم ادائها المالي بشكل مستمر، لا سيما في الوقت الراهن في ظل تغيير سعر الدولار مقابل الدينار العراقي، وما له من أثار على القروض الممنوحة بالعملات الاجنبية ومخاطر تعثر المقترضين.
6. حث المصارف التجارية العراقية على اختيار إدارات متخصصة تتمتع بالخبرة والكفاءة لإدارة الفروع التابعة لها، لتحاشي المشاكل القروض المتعثرة، وكذلك الاستفادة من الفرص الاستثمارية والائتمانية المتاحة.
7. العمل على رفع كفاءة اداء المورد البشري من خلال الاستمرار بإشراك العاملين بدورات تطويرية تتلاءم مع التقنيات والوسائل الحديثة.
8. العمل على زيادة الكثافة المصرفية، مما يؤمن تغطية الخدمات المصرفية لأكبر قدر من السكان، الامر يحقق زيادة في رفع الاداء المالي للمصارف من جهة، ويؤثر أيجاباً في انعاش الوضع المالي للبلد.
9. ضرورة العمل على ايجاد هيكل تمويلي ملائم يراعى فيه التوازن بين العائد والمخاطرة، من جهة وأجال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، من جهة أخرى.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم، ارشد فؤاد مجيد وعبدالستار، إسراء أمين، 2020, تأثير كفاءة إدارة رأس المال العامل والمرونة المالية في فجوة النمو المستديم، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والخمسون،2020، العراق.
2. ابو رحمه، سيرين سميح، 2009، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة-فلسطين.
3. ابو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997-2004، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة, فلسطين.
4. الامام، صلاح الدين محمد امين والخزعلي، رقية عبدالخضر شنيت، 2017، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013" بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 41، العراق.
5. بسيوني، علياء، 2010، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية اذت الاقتصادية المتنوعة، بحث منشور في

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، مصر.
6. بلال، دعماش، 2019/2018، توازن مالي وأثره على نظام المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
7. بلعلي، اسماء، 2020/2018، دور المرونة المالية في الرفع من قدرة المؤسسة على الاستثمار، دراسة لعينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة (1) الحاج لخضر، الجزائر.
8. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، نشرة خاصة بعنوان الضوابط الخاصة بمعيار كفاية رأس المال، العدد 420/2/9 في 2018/11/13 www.cbi.gov.iq .
9. حسام، سليم، 2016/2015، مصادر التمويل واثرها على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة- بالمسيلة, رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر
10. حلاق، ميرفا جورج، 2017، العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة، رسالة ماجستير منشورة، المعهد العالي لإدارة الاعمال، سوريا.
11. خلايفية، نورة ويوسفي، زليخة، 2015/2014، مؤشرات السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمدة 2011-2013، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
12. خنيوة، محمد الامين، 2008/2007، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري –قسنطية- الجزائر.
13. رمضان، عبدالحكيم عبدالسميع وفهمي، ابراهيم معزوز، 2020، أثر الكفاءة الادارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية" دراسة تطبيقية"، بحث منشور في مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21 والعدد 1، مصر.
14. شلاش، سليمان والعون، سالم والبقوم، علي، 2008، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الاعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي للمدة 1997-2001، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1 ، الاردن
15. طار، عبدالقدوس، 2016، أنظمة الانذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للمدة 2013_2015، بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 1، العدد 5، الجزائر.
16. الطائي، سجى فتحي محمد، 2010، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، بحث منشورة في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، العراق.
17. الطائي، يوسف حجم سلطان والجبوري، حيدر جاسم عبيد، 2017، المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، العراق.
18. ظاهر، غسان طاهر ومحمد، علي كريم، 2018، تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية، المصرف التجاري العراقي دراسة حالة 2005-2015، بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8 العدد 1، العراق.
19. العارضي، جليل كاظم مدلول، 2013، الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
20. العامري، هدى هادي حسن، 2018، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي ، دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
21. عبدالرحيم، عبدالكريم نمر، 2011، أهمية الموازنة بين الربحية والسيولة في البنوك في السودان، دراسة حالة بنك الثروة الحيوانية 2005-2009م، رسالة ماجستير, كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
22. عشي، عادل، 2002/2001، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
23. عليوي، نشأت حكمت، 2020، أثر الرفع المالي على الاداء في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
24. الغصين، راغب و زاهر، لانا نبيل، اثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الادارية على ربحية شركات التأمين_ دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة, بحث منشور في مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3 , سوريا.
25. فخاري، فاروق وسعيدي، يحي، 2016، التسيير الاحترازي للمخاطر الائتمانية وفقاً للجنة بازل الدولية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، السنة السابعة، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر.
26. كاظم، احمد صالح حسن، متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق، 2018، بحث منشور في مجلة

العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 108, العراق.

27.عبدالحميد، مناهل مصطفى وكاظم، حسن عبد نزال، 2020، السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 26 العدد 119، العراق.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

1. Achim, Monica, Pop, Fanute and, Achim, Sorin,2008, The analysis of Financial Equilibrium in the context of Account Globalization, Annals of University of Craiova-Economic sciences, Vol 1 ,issue 36, pp225-236

2. Bancel, Frank and, R.Mitto, Usha,2010, Financial flexibility and the impact of the global financial crisis: Evidence from France, international journal of managerial finance, Vol 7 issue 2 No.2 pp179-216.

3.Teng, Xiaodong, Chang, Bao-Guang and Wu, Kun-Shan, 2021, The Role Of Financial Flexibility on Enterprise Sustainable Development during the COVID-19 Crisis-Aconsideration of Tangible Assets, Journal Sustainable, Issue 3, Vol 13, Pp 1-50.

4. Vasile, Miron and, Loachim, Cristian,2015, Financial balance- An Important objective for the stakeholders in Romania's Energy sector, Procedia Economics and Finance, Part of special issue: Vol 30 ,2015 pp 324-335.

5. Yehorycheva, Svitlana, Guds, Tetiana, Krupka, Mykhailo, Kolodizier, Olehand and, Tarasevych, 2020, The role of banking system supporting the financial equilibrium of the enterprises: The Case of Ukaine , Jounral Banks and Bank systems, Vol 14, issue 2.

6. Yahaya, onipe Adebenege, 2015, Empirical examination of the financial performance of Islamice Banking in Nigeria: A case study Approach, international journal of Approximate Reasoning Vol.2, no. 7.

7. Byoun, Soku, Financial Flexibility and Capital Structure Decision (March 19, 2011). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1108850 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1108850.

8.Dahiyat, Ahmed,2016, Does liquidity and solvency affect bank profitability? Evidence from listed bank in Jordan, Journal of Academic research in accounting, Finance and management sciences, Vol 6,No.1.

9. Tsomocos, Dimitrios P., Equilibrium Analysis, Banking, Contagion and Financial Fragility (February 2003). Bank of England Working Paper Series No. 175, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=381140 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.381140

10. Andrew G Haland, Glenn Hoggarth, Victoria saporta, Peter J.N. Sinclair, Financial Stability and Bank Solvency, Systemic financial crises, 2005, https: //doi.org//10.1142/9789812569479-0007.